

عيب نحو خاطب انتهى أي فإلا يطلع هبون اللسان عنهما لوجوبها **قوله** لا يخبر بالصحة منها قول صلوا  
وسلم من لم يدع قول الزور والنور فليس له حاجته وإن يدع طعامه ويشرب به ورواه البخاري والصحاح  
السنن وقولوا حاجته أي إرادة أذ هو يتكلم وتعالى حاجته له في شيء فهو العتي الصلوات فذكرنا تارة عن  
عدم القبول ومنها قوله صلى الله عليه وسلم ليس الصيام من الأكل والشرب فقضاها الصيام من المنع  
رواه البيهقي والحاكم في صحيحه أي كالماء إنما يكون بصياته عن اللغو والكلام الذي قاله الشارح في شرحه  
ولو اغتاب وتاب لم يؤثر التوبة في التصرف الصلوات في رفع الأثم فقط قاله السبكي تفهيمها وجري عليه  
في القادم إلى أن قال وكان ذلك المرم لو رفته ثم تاب لا يمكن أن نقول عاد محبة كالماء ولا فرق في التوبة  
أن تكون قبل التفتت من الصوم وبعده **قوله** حكم الصوم قال في شرح العباب الظاهر أنها تكون  
اشعث أغبر كالمحرم لكن لما كان القصد الأعظم من الصوم ما ذكرنا أي من ثوابه ففسرنا شهاهنا  
ففسره عن الهوى ونهوى على حقيقة القوى بكون سائر جوارحها عن تعاطي مشتهياتها على  
فبسرعية ما يليق بالباطن عكس الحرام لأن القصد به التفرغ عن الأوطان وقطع المسافات التي  
ليكون عوننا على قطع المسافات الباطنة فتغلب فيه سرعته ما يتعلق بالظواهر انتهى ما اردت قوله  
الإنجيل **قوله** كذا هو قول الإمام قال في التحفة من غيرها حتى لا تتركه يصير في حفظ ومن ثم الاعتناء من غيرها  
التي لم يكتم على ما جسد الأذرى انتهى قال في النهاية وهو ظاهر من حيث انتفاء الضرر ما من حيث الضرر  
بنا سبب الصيام في رده انتهى وفي الأمداد ما لم يفر من العطش والضعف أو التورم انتهى ورد قول الأذرى في  
أيضا وقال في شرح العباب عقب قول الأذرى وقد يقال لا فرق لأن في حديثه تنوعه في أول من لمس الرأس  
انتهى **قوله** فإن شئت أي تعريض المشية **قوله** الغدير الصحيح هو في الصحيحين **قوله** جنة بصير الجيم وتشديد  
المتوحدة أي ستر ما من الرفق والالتزام وما من انضمام الفار لأنه أصاب عن الشهوات والبار محفوفه بالبر  
ومنه الجين وهو الترس ومنه الجين الاستتار بهم **قوله** فلا يرتض بمنه الفاء وكسر هاء مناع رقت بفتحها  
مفاد رقت بكسر هاء ويقال رقت رباي قال النووي في شرح مسلح كاه القاضي وهو السخيف فافصح  
قال في الجمل قريب من الرفق وهو خلاف الحكمة وخلاف الصواب من القول والفعل **قوله** قال في شرحه صلح  
معنى قوله تارة ورد أجمع وثنا ثم معناه شتمه تعريض المشية **قوله** مرتين أي لفظ الجرد بين إحصاء في  
عكر **قوله** الجمع بينهما فإن اقتصر على أحد لهما فالأول ليسا نتحفة **قوله** تكرار أي ولو كان صومه تقلا قال في الأمداد  
لكن إن أمن الربا فيما يظهر وفي التحفة حيث لم يظن سرياء مرتين أو ثلاثا انتهى وفي الأمداد وفي النهاية من تارة  
وعكسها أي محبة من غيره **قوله** حروجه من خلاف من قطع بذلك أي كالأمام أحمد بن حنبل وبه قال ابن المنذر  
خبره والحاكم وغيرهم أي في المحبة فقط أما القصد فلا خلاف في عدمه به وهذا يقتضي كراهتها وبها  
والروضة وأهلها وما إليها الشارح في الأبعاد والمخيط في شرح التنبيه لكن في التحفة خلاف الأول وما  
في الأمداد وقال صر في النهاية وظاهر أن لا يخفى لوما والروضة كان مراده أن الأمداد من الكراهة  
الأهله التحفة التي بمعنى خلاف الأول وكان لا حظ إلى مخالفة السنة الصحيحة فلهذا لم يقولوا بالكراهة  
صح أنه رواد البخاري ومسلم **قوله** أظفر الحاجم والمجوم لاداه ابوداود وغيره وفي التحفة أنه متواتر **قوله**  
بما صح عن أنس بن مالك ما كرهت الحجة للصائم أن يصف من أطلب احتج وهو صائم ثم في قوله  
عليه وسلم فقال أظفر هذا إن تم خصصه للصائم ولم يعم في الحجة للصائم وكان أنس بن مالك يصفه  
صائم وصح أيضا أن قوله أظفر الحاجم والمجوم كان لئلا يشرع من رمضان عليه الفتح وهو صائم  
وان احتج بصلى الله عليه وسلم وهو صائم كان في حجة الوداع مسنة عشر وقول ابن عباس رآه وهو صائم

340  
وفي رواية وهو صائم محرم بيطر ما قبلنا احتجنا أنه كان مسافرا والسافر له الفطر بالجملة وغيره وهو صائم  
انتهى **قوله** الصيام مع المحبة متراذلا يقال كرهها أو ما أيضا فالسائر للغير من غير أن يشرع من غير أن يشرع  
الأضربان الجملة لا تبطل الصوم وأيضا حديث احتج بصلى الله عليه وسلم أصح من حديث أظفر الحاجم والمجوم والقاسم  
بعضه فان الفطر إنما هو ما يدخله لا ما يخرج من الأثر أن تحوّل عاقب لا يظفر بما عاب والقصد في الكلام لا يخرج  
سواء ظهر من القصد لا يظفر بما عاب وقال الإمام لا خلاف في أنه انتهى **قوله** في وجه عبارة النهج والجمع رقة فبالتفصيل  
ينظر في الأصح قال في النهاية والثاني يظفر بغير الاحتراز عنه انتهى والخلاف في الكثير ما ليسه فإلا يظفر قطعا عند القصد ولو  
اجتمع للقصد بيطر قطعا **قوله** والاحرام والفطر أي ان وصل الوجه شيء من ريقه قال في المحبة فان شك في ذلك لم يظفر  
لأن ذلك الطول في رقة الريق له **قوله** وتروا ذوق الطعام في التحفة أنه كرهه من ذلك شره فظفر بالجملة الربلي وفي غاية  
الجملة الربلي تعان احتياج المصنع نحو غيره لظفر لكرهه انتهى زيادة في شرحه نظر الربلي من يقوم به أو يصفه أنه التحفة  
انتهى وذكر الشارح أيضا في الأبعاد وفي العباب كراهته ثم ما يصرح به الأمانة وفي شرحه الشارح سبب الكراهة هنا  
وصول الربح للمدماغ فلا يقيد بالمشتهيات من الرياحين وغيرها **قوله** ترك القبلة قال في التحفة هو مثلها كالمس  
الشيء من البين بل حاله انتهى **قوله** إن لم تحس الزوال أي والجماع كالمسافر في كلامه **قوله** لا تدرى يظنها الخ هذا تعذر كون  
القبلة التي لا تحس الشهوة خلاف الأولى ولما سبق من أن الصائم يمس له ترك الشهوات وكراهته لضيق ادائها إلى  
الزوال **قوله** ولو عسى أن يشرع أشر ربنا لأن الترخيص في ذلك الشيخ في الأحاديث وعبارات بعض الفقهاء إنما هو جري  
على الغالب من أن الشيخ ملك الرب وكون الشارح **قوله** صا ذكرى من المعانعة واللبس وغيرها **قوله** وصح في رواه  
البيهقي باسناد صحيح والكلام كما هو ظاهر في صوم الغرض إذا الصائم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء فطر  
فلا يصور في فطر حرمه **قوله** ولو نفلنا ذلك غير صحيح الإسلام في شرحه على المذهب والجملة الربلي في شرحه عليها أيضا  
أن ذلك الخلاف القاضي حين فيه قال الرافعي في الصوم من الشهر الكبير المسعودي في حرمه عن أحمد بن حنبل  
قال لا يكره بعد الزوال في الغفل يكون بعد عن الربا ويكره في الغرض ويعلم بالأول أن صاحب العتمة حكى عن  
الشيخين شمر بن ذهب أحمد انتهى وقسنته الوضوء من الشهر الصغير للرافعي خلافا لما حكى حيث قال يكره في الغرض ون  
ليكون بعد عن الربا وبه قال بعض الأصحاب انتهى وفي الصوم من جوارحه القبول فيه قولنا يكره في الغفل انتهى وقال  
الرافعي في الصوم من الغادم الظاهر أن صاحب العتمة وهم فيه عن القاضي فان القاضي لما حكاها في تعليقه عن أحمد  
ووجهه ولم يذكر أنها اختار فكانت احتج من عدم رده ارتضاء الخ وفي سنن الوضوء من الغادم ما نصده ذكر الرافعي  
في شرحه الصغير عن القاضي الحسين أنه يكره في صوم الغفل دون الفطر وكان تابع فيه الشافعي للمعتمد فانه حكاها  
عن ذكره القاضي لم يذكر ذلك في تعليقه نعم حكاها الكفا الطبري في الزوايا قولنا الشافعي انتهى هكذا رابته في النسخة التي  
عندي من كتابه والظاهر أنه من تحريف النسخة إذا الصواب كما علم مما سبق أن يقول يكره في صوم الغرض دون الفطر  
**قوله** فان عامر وأكبر كسرها ناسيا في فتح الجواد على الأوجه وكون ذلك التحفة وعمله فيها بأنه لا يمنع من تعبير الصوم  
فتفسيره انتهى ولو صومنا أيضا فقد وجد مقتضى هو التغير وما من وهو الخوف وإنما من مقدمه إلا أن يقال إن ذلك  
التعبير ذهب تعبير الصوم لأخصاله فيه وذمها به بالكتابة فنسب السؤال لذلك كما عليه جمع انتهى كلام التحفة **قوله**  
المخيط في الأقبية عديها وأقرب ذلك الطبري في شرحه على التفسير واعتمده الربلي في نهايته ونقله افتاء **قوله**  
والله وعياته يتبعون غيرهم بعد نحو نوم استنك لانه كالتيمم كالتيمم به الوالد ثم للربح ولو أكل الصائم  
بكره له السؤال أو مكرها أو مكرها ما زال بالخوف أو قبله ما منع ظهوره وقتنا بعدم فطره وهو الأصح  
تراد العلامة ابن قاسم في حاشيته التحفة كما نقل عنه الهاشمي في حاشيته التحفة ما نصه أي يكره والجملة الربلي  
ما تقدم من افتاء شيخنا لا ذلك مغزوه من فيها إذا حصل تغير بالتميم أو الأكل ناسيا مثلاً حصول تغيب ذلك